الفكر الاقتصادي أهميته ومدي الحاجة إليه

إعـداد

محمد غالب عبدالله

المقدمة:

إنَّ الناظر في الفكر الاقتصادي والحياة الاقتصادية ليجدهما مظهرين مهمين في حياة أيَّ مجتمع, ودراستهما تعد بحق من الوسائل التي تعين على التعرف على كثير من الأفكار في ميادين مختلفة.[1]

لقد كان الفكر الاقتصادي قديمًا قدم الإنسان ذاته, حين واجهت المجتمعات منذ نشأتها مشكلة إشباع الحاجات, أو ما يُعرف بـ (المشكلة الاقتصادية), فكان من الطبيعي أن يتناول الإنسان هذه المشكلة بالتفكير والاهتمام؛ ليجد لها الحل الذي يناسبه مكانيًا وزمانيًا.[2]

فالأفكار الاقتصادية هي دائمًا وفي الأساس نتاج لزمانها ومكانها, ولا يمكن النظر إليها منفصلة عن العالم الذي تفسره.[3]

فحينما يتم الاهتمام بدراسة الفكر الاقتصادي في تطوره عبر الزمن, والتعرف على المناخات العامة التي عاشها أعلامه, وقدموا تفسيراتهم وتقديراتهم في ظلالها؛ تصبح دراسة هذا الفكر بهذا الشكل عبارة عن مرآة عاكسة لتجارب الإنسان الاجتهادية بما فيها أخطاؤه, وسيكون من حسناتها أيضًا تجنب هذه الأخطاء التي وقعت في اجتهاده فيما بعد.[4]

من هنا كان لدراسة الفكر الاقتصادي أهمية بالغة سواء الخاص ببعض العلماء كما هو الحال في هذا البحث, أو العام المتعلق بالاقتصاد ككل, وفيما يلي سيستعرض البحث شيء من هذا.

أولًا- أهمية دراسة الفكر الاقتصادي بشكل عام:

لقد صاحب الإنسان منذ وجوده على هذه البسيطة ظهور كثير من الآراء والأفكار الاقتصادية لكثير من الفلاسفة والكتاب, وكذلك الحضارات فقد ساهمت أيضًا في التفكير الاقتصادي بمقدار ما أتيح لها من إمكانات[5], وقبل كل هذا وذاك ما أتت به الأديان السماوية من قواعد وأحكام وتشريعات اقتصادية.

إلّا أنَّ هذه الأفكار الاقتصادية لم تكن بعد قد تبلورت واستقلت بشكل واضح, بل كانت متناثرة في الكتب, مُمَثِّلة لجزء من الآراء والقوانين الأخرى المتصلة بالسلوك الإنساني وفلسفته في الحياة. إذًا فالفكر الاقتصادي لم يظهر بشكل مستقل واضح المعالم إلا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر عند ظهور كتاب (ثروة الأمم)[6]

عام 1776م على يد آدم سميث[7] (ت 1790م).[8]

لذا كان لدراسة الفكر الاقتصادي بشكل عام أهمية -كما ذُكر سابقًا- لا يستهان بها, والتي تعود لمجموعة من العوامل والأسباب, والتي منها[9]:

1- المساعدة في تجلية وضع الاقتصاد بين العلوم الاجتماعية, والدراسات الإنسانية بصفة عامة, وهذا بالطبع لا ينافي الطبيعة الاجتماعية للاقتصاد, وارتباطه بجميع العلوم الاجتماعية الأخرى, بل ويؤكد عليها, فالقيم الاجتماعية لم تكن في فترة الفكرين القديم والوسيط منفصلة عن بعضها البعض, بل كانت مندمجة متداخلة فيما بينها.

2- التأكيد على الطابع العملي لعلم الاقتصاد, ومساهمته في تيار (تكوين) الفكر العام, وارتباطه بتاريخ النظم الاقتصادية العملية.

3- المساعدة على تهيئة المدخل المناسب, والبداية الصحيحة لدراسة النظرية الاقتصادية المعاصرة, واستيعاب ما دار حولها من نقاشات وجدال.

4- دراسة الفكر الاقتصادي تساعد على تجنب تكرار ما وقع من أخطاء في السياسات الاقتصادية, ثم دراسة هذه الأخطاء؛ للتعلم منها.

5- مساعدة الباحثين على فهم كثير من التصرفات, وما يترتب عليها من أوضاع اقتصادية؛ ذلك لأنَّ ما يسود مكان معين في مرحلة معينة من أفكار, كثيرًا ما يؤثر بصفة عامة على قرارات وسياسة هذه البُقعة.

6- المساعدة على نضوج العقلية العلمية, تلك العقلية التي تقوم على الموضوعية, والنقد البنَّاء المستند على أسس علمية رصينة, تعارض التعصب والجمود المذمومين.

هذا فيما يتعلق ببعض ما ذُكر عن أهمية دراسة الفكر الاقتصادي بشكل عام, أمّا فيما يتعلق بأهمية دراسة الفكر الاقتصادي الإسلامي على وجه الخصوص, فهذا ما سيتناوله البحث فيما يلي:

ثانيًا– أهمية دراسة الفكر الاقتصادي الإسلامي:

يُقصد بالفكر الاقتصادي الإسلامي مجموعة آراء العلماء التي تبحث في الظاهرة الاقتصادية وفق إطار الشريعة الإسلامية[10], أو يُقصد به محاولات المسلمين من علماء وغيرهم في التأليف, والكتابة, وتوليد المعرفة المتعلقة بإشباع حاجات الإنسان، استنادًا لمصادر المعرفة الإسلامية القرآن الكريم والسنة النبوية[11]؛ لذا يمكن القول أن الفكر الاقتصادي الإسلامي نشأ كاستجابة ضرورية لفهم الإسلام, والوقوف على هديه في مجالات الحياة كافة.[12]

قال الأستاذ الدكتور محمد شوقي الفنجري[13] –رحمه الله تعالى– (ت 1431هـ): "ولا شك أنَّنا حين نختار منهجًا للإصلاح, ينبغي أن نعتبر الظروف الموضوعية للأمة, وتركيبها النفسي, والتاريخي, وأنَّ تحقيق أي تغيير أو إصلاح في العالم الإسلامي رهن بإثبات أنَّ الإسلام يؤيده أو على الأقل لا يعارضه. ومن هنا تبرز أهمية الاقتصاد الإسلامي, ودوره للعالم الإسلامي بوصفه المنهج الاقتصادي الذي يرتبط به عقائديًا وحضاريًا سكان هذا العالم, ويتوافر له التجاوب والاطمئنان النفسي."[14]

لقد كان للفكر الاقتصادي الإسلامي أهميته البالغة من خلال ما سطره السادة العلماء في كتبهم قديمًا وحديثًا, استطرادًا وقصدًا, فالعطاء الإسلامي لم ينقطع طوال هذه القرون, وإن اتصف بالغزارة في عصر, والاضمحلال في عصر آخر, فكان من الواجب نحو هذا الجهد الكبير العمل على إبراز تلك الآراء الاقتصادية النيرة للعالم كله, تلك الآراء المدعمة بالكتاب والسنة والأدلة العقلية المقنعة؛ ليعم النفع بها, والاستفادة منها, وعدم تركها حبيسة بين دفات الكتب, يسرقها علماء الغرب والشرق؛ لينسبوها لأنفسهم ثمَّ يردوها إلينا, وما درينا بأنهَّا بضاعتنا ردت إلينا, خاصة وإنَّ كثيرًا من العلماء المسلمين

المعاصرين لم يدخروا جهدا في إبراز الفكر الاقتصادي الإسلامي في صورته المعاصرة, على الرغم من التحديات التي يجابها العالم الإسلامي على كل الجبهات الفكرية والسياسية والاقتصادية.[15]

فأوروبا مثلًا أخذت هذا الفكر الاقتصادي الإسلامي, وعدلت فيه, وغيرت بما يناسب ظروفها فتوصلت منه إلى نظريات اقتصادية مختلفة ساهمت في إحداث التطوير الاقتصادي ودفع عجلات التنمية والنمو بها.[16]

فالفكر الوضعي المعاصر لم يقدم تصورًا واقعيًا وعمليًا لحل مشكلات الإنسان المعاصرة بخلاف ما يعتقده البعض, فليس المهم أن تكون هناك نظريات وقوانين, وإنَّما المهم هو إيجاد حل لمشكلات الإنسان الاقتصادية.[17]

هذا مع التأكيد على أنَّ بلورة فكر اقتصادي يستمد أصوله من تعاليم الشريعة الإسلامية لا يعني بأي حال من الأحوال الاستغناء التام عن مفاهيم وأدوات التحليل الاقتصادي الحديث, تلك التي تمثل نتاج عدة قرون من التفكير والتنظير والتطبيق, إنَّما يعني اختيار ما يلائم العقيدة الإسلامية, ونبذ ما يجافيها.[18]

فنحن حينما نتعرض لدراسة الفكر الاقتصادي الإسلامي, إنّما نهدف إلى تحليل, وتدقيق المفاهيم الأساسية التي يدور حولها هذا الفكر؛ فنحصل من خلال هذا التحليل على عرض للفكر وتحديده, كما هو في الحقيقة, وليس كما يحلو لبعضهم أن يراه.[19]

وإذا كان لدراسة الفكر الاقتصادي عامة أهمية بالغة كما ذُكر قبل قليل, فإن لدراسة الفكر الاقتصادي الإسلامي أهمية لا تقل عن سابقتها أبدًا, ويعود ذلك لمجموعة من العوامل والأسباب, والتي منها:

1- دراسة الفكر الاقتصادي الإسلامي ساهمت في مساعدة الكثير من الباحثين في توضيح الخطوط العامة التي وضعها الإسلام لبناء نظام

اقتصادي قوي, يمكنه الوقوف أمام المشكلات المستجدة باختلاف الزمان والمكان.[20]

2- دراسة الفكر الاقتصادي الإسلامي أكدت تفرد الإسلام في حل الأزمات الاقتصادية على الوجه الأمثل, فمن خلال المفهوم الشامل للحضارة الإنسانية فإنَّ الفكر الاقتصادي الإسلامي كجزء من المنظومة الإسلامية يأتي سباقًا في وضع تصور صحيح للمشاكل الاقتصادية, وكيفية التغلب عليها, يتفوق على الفكر الاقتصادي الذي ساد في أوروبا خلال فترة العصور الوسطى وما تلاها حتى منتصف القرن السابع عشر, هذا التفوق الّذي تمثل في بعدين أو مظهرين, ألّا وهما: السبق الزمني للفكر الاقتصادي الإسلامي, ونضج الأفكار الاقتصادية الإسلامية.[21]

3- ساعدت دراسة الفكر الاقتصادي الإسلامي على معرفة مدى حجم التغيير الّذي أحدثه الإسلام عما كان سائدًا قبله, فالإسلام الحنيف لما جاء وأهدى تفكيره الاقتصادي للبشرية حارب وناهض كل مظاهر الظلم والجور التي كانت موجودة وتمارس قبله, وهذا بعض ما فعله لأجل ذلك:

أ- كان الحصول على المال قبل الإسلام يتم بالقوة والغلبة فحسب, فجاء الإسلام فرفض هذا, وحدد الوسائل الصحيحة للحصول على المال, فجعل موارده المالية على قسمين:

1- موارد دورية: تلك التي تجمع في مواعيد محددة من السنة, كالزكاة, والخراج, والجزية.

2- موارد غير دورية: تلك التي ليس لها موعد محدد لمجيئها من السنة, فقد تجيء وقد لا تجيء, كالعشور, والفيء, وخمس الغنائم, وخمس الركاز, وتركة من لا وارث له, ومال اللُقطة, وكل ما لم يُعرف له مستحق معين من الأفراد.

ب- قضى الإسلام على ما كان معروفًا من قبل حيال الضرائب, التي كانت تفرض على الفقراء لصالح الأغنياء من ذوي النفوذ والقوة.[22]

ج- اتجه الإسلام في الفكر الاقتصادي الّذي جاء به إلى أن يكون الجزاء بقدر حسن العمل من جانب, وإلى العدالة الاجتماعية من جانب آخر:

1- ففي الجانب الأول لم يسوِّ بين المجتهد والكسول, ولا بين النشيط والخامل, بل جعل لكلٍّ نتائج عمله وجهده, وحرس مال الغني.

2- وفي الجانب الآخر ألزم الغنيَّ بدفع قدرٍ من ماله يغطِّي حاجة الفقير, ولم يجعل الإسلام هذا القدر منحة وعطاء, بل جعله حقًّا يلتزم به الغني, قال تعالى: {وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ} [الأنعام: 141], وقال: {وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ} [الذاريات:19]. ولم يجعل الإسلام للمالك تحديد هذا الحق مخافة ألا يوفيّ بالتزاماته كاملة, فاتجه الإسلام لتحديد هذا القدر, قال تعالى: { وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ (24) لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ (25)} [المعارج:24, 25]. كما ألزم الإسلام المالك أن يسارع بتقديم هذا القدر للفقير, ففي اللحظة التي يستمتع فيها الغني بعائد ثرائه من الزراعة أو من التجارة أو من غيرهما مما تجب فيه الزكاة, وجب عليه أن يقدم للفقير حقه دون توانٍ, ولا تأخير, قال تعالى: {وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ} [الأنعام:141].[23]

4- فدراسة الفكر الاقتصادي في عصر صدر الإسلام على سبيل المثال, أو غيره من عصور الإزدهار والقوة للمسلمين ستحقق لنا أخصب نتيجة حينما تهدينا إلى المحاولات التي جرت لفهم الظواهر الاقتصادية, وإلى المبادئ الموجهة التي روعيت في حل المشكلات وتنظيم الشؤون الاقتصادية, وإلى مدى مراعاة تلك الحلول والتنظيمات لماهية الشؤون والقضايا المعنية.[24]

5- إبراز جوانب ذاتية الفكر الاقتصادي الإسلامي, وجدليته الخاصة: فالعالم يتجاذبه اتجاهان, فردي (رأسمالي), وجماعي (اشتراكي), ولكل منهما فكره الاقتصادي الخاصة. والإسلام وإن اتفق مع الاتجاهات الاقتصادية الأخرى في بعض التطبيقات والفروع, إلَّا أنَّ فكره الاقتصادي متميز متفرد عمّا سواه, ذلك لأنَّه[25]:

- فكر يجمع بين الثبات والتطور: فهو ثابت خالد من حيث أصوله, وضمانه لحاجات الفرد والمجتمع الأساسية, ومتغير ومتطور من حيث تطبيقاته العديدة لهذه الأصول بحسب ظروف الزمان والمكان.

- فكر يجمع بين المصلحتين الخاصة والعامة, وكلاهما لديه أصل, فهو لا يهدر المصلحة العامة شأن النظم الفردية, ولا يهدر المصلحة الخاصة شأن النظم الجماعية, وإنَّما يعتد بهما معًا على درجة واحدة, ويحاول دومًا التوفيق بينهما, أمّا إذا تعذر ذلك - وهو مالا يكون إلَّا نادرًا كوقت الأزمات, والكوارث, ونحو ذلك- عندها يضحي بالمصلحة الخاصة لأجل العامة؛ فالضرورة تقدر بقدرها.

- فكر يجمع أيضًا بين المصالح المادية والحاجات الروحية: فهو يعتبر الفرد إن قام بنشاطه الاقتصادي البحت متعبدًا لله تعالى طالما كان نشاطه هذا مشروعًا مباحًا قاصدًا به وجه الله عزّ وجلّ, بل أنَّه يكافأ عليه, ويثاب على فعله بقدر إخلاصه لله تعالى فيه, واتقانه لهذا النشاط الاقتصادي, وبقدر أيضًا ما يعود به من منفعة وخير على أكبر عدد من الناس.

مما سبق يتبين أنَّ الفكر الاقتصادي في الإسلام, فكر شامل منضبط يتناول جميع الجوانب الإنسانية, وتدخل في اعتباراته كافة الحاجات البشرية, كما يعمل على التوفيق بينها جميعًا بأمثل أسلوب وأفضل طريقة؛ ذلك لأنَّ الإسلام يقر التناقضات الاجتماعية الموجودة في الحياة: كالثبات والتطور, مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة, المصالح المادية والحاجات الروحية, حيث

يعدها كالسالب والموجب, للتعاون والتكامل لا للتصارع والاقتتال, وبالتالي يوفق بين كافة المصالح المتعارضة بما يحقق الصالح العام, وإيجاد الحل العملي الأمثل للمشكلة الاقتصادية. وهذا لا ينفي بطبيعة الحال أنَّه في بعض الحالات الخاصة قد يُغَلِب أحد الجانبين على الآخر, ولكن بصفة مؤقتة, وبقدر الضرورة؛ لأجل إعادة التوازن المنشود, وتحقيق العدالة بين الأطراف جميعها.[26]

لذا كان الفكر الإسلامي أسمى فكر عرفته البشرية, وأنَّه حمل جوانب الخير للإنسانية, ويوم نطبقه بدقة سيتحقق الرخاء للمسلمين جميعًا, كما حدث في العصور التي طُبِّق فيها, فما أغنانا مع الإسلام عن اقتباس أية نظم أخرى.[27]

الحواشي:

[1]- (الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون الأسعار والنقود – دراسة تحليلية) د.سيد شوربجي عبد المولى, ص10, إدارة الثقافة والنشر, عمادة البحث العلمي, جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – المملكة العربية السعودية, 1409هـ – 1989م, (بتصرف يسير).

[2]- (دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي) د. حازم الببلاوي, ص11, دار الشروق, القاهرة – مصر, ط: الأولى, 1415هـ – 1995م, (بتصرف).

[3]- (تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي صورة الحاضر) جون كينيث جالبريت, ص16, ترجمة: أحمد فؤاد بلبع, مراجعة: إسماعيل صبري عبدالله, سلسلة كتب عالم المعرفة, عدد رقم:261, المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب– الكويت,2000م.

[4]- (الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي والإسلامي) د. عبد الجبار حمد عبيد السبهاني, ص11, دار وائل للنشر, عمان – الأردن, ط: الأولى, 2001م, (بتصرف).

[5]- (اقتصادنا) محمد باقر الصدر, ص26, دار التعارف للمطبوعات, بيروت – لبنان, ط: العشرون, 1408هـ – 1987م, (بتصرف يسير جدًا)

[6]– هذا ما اشتهر به كتاب آدم سميث, وإلّا فعنوانه الأصلي الّذي وَسَمَه به مؤلفه: (بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم). قال أ.د. حازم الببلاوي: "على أنَّ المؤلَّف الّذي تعود إليه شهرة آدم سميث, هو كتابه: (**An inquiry in to the nature and causes of the Wealth of Nations**) المشهور باسم (ثروة الأمم) (سنة 1776م). وهو يحتوي على أفكار سميث في النظرية الاقتصادية. وبرغم أنَّ هذا الكتاب لا يتضمن إشارات كثيرة للمفكرين السابقين, إلّا أنَّه من السهل اكتشاف أنَّ أفكاره لم تكن كلها جديدة ومبتكرة." يُنظر: (دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي) د. حازم الببلاوي, ص54, 55.

[7]– آدم سميث (1723–1790م): فيلسوف واقتصادي اسكتلندي, من أشهر الكلاسيكيين على الإطلاق. ولد يتيمًا في مدينة (كيركالدي) في (اسكتلندا)، بدأ دراسته الجامعية في جامعة (جلاسكو)؛ ولتفوقه حصل على منحة دراسية للدراسة في كلية (باليول) في جامعة (أوكسفورد), إلّا أنَّه لم يكملها وعاد إلى (كيركالدي) سنة (1746م), ثُمَّ أخذ بإلقاء محاضرات عامة في (إدنبرة) حول الأدب الإنجليزي وفلسفة القانون, مهّدت له الطريق سنة (1751م) إلى تدريس

المنطق, وفلسفة الأخلاق, والأدب في جامعة (جلاسكو). قام برحلات علمية إلى فرنسا, وجنيف, وغيرهما. وبعد نشر كتابه: (ثروة الأمم) سنة (1776م) تبوأ منصب مفوض الجمارك في (إدنبرة). من مؤلفاته الأخرى المهمة أيضًا كتابه: (نظرية المشاعر الأخلاقية). يُنظر: (دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي) د. حازم الببلاوي, ص54, و(الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة) إعداد: الندوة العالمية للشباب الإسلامي, إشراف وتخطيط ومراجعة: د. مانع بن حماد الجهني, 2 / 911, دار الندوة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع, ط: الرابعة، 1420هـ, و(آدم سميث مقدمة موجزة) للبروفسور إيمون باتلر, ص27, وما بعدها, ترجمة: علي الحارس, مراجعة: إيمان عبد الغني نجم, مؤسسة هنداوي للنشر, المملكة المتحدة, 2014م, (بتصرف واختصار).

[8]- (مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام) د.سعيد سعد مَرطان, ص9, مؤسسة الرسالة, بيروت – لبنان, ط: الثانية, 1425هـ – 2004م, (بتصرف).

[9]- يُنظر: (دراسات في تاريخ الاقتصاد والفكر الاقتصادي) إبراهيم كبة, 10,9/1, ساعدت جامعة بغداد على طبعه, مطبعة الارشاد, بغداد – العراق, 1970م, و(دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي) د. حازم الببلاوي, ص15, (بتصرف).

[10]- (معجم مصطلحات المصرفية الإسلامية والمعاملات المالية المعاصرة) أ.م.د. علي سيد إسماعيل, ص257, دار حميثرا للنشر, القاهرة – مصر, ط: الأولى, 2019م.

[11]- بحث بعنوان: (دور مراكز البحوث في تطوير الفكر الاقتصادي الإسلامي "تقييم تجربة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر") د.ضياء محمد أحمد حسن, المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة – جامعة الأزهر, العدد: التاسع عشر, ص 105, يناير 2018م, (بتصرف يسير جدًا).

[12]- (التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي) د. زليخة بلحناشي, ص67, رسالة دكتوراه دولة في فرع الاقتصاد الكمي, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, جامعة منتوري – قسنطينة, الجمهورية الجزائرية, 1428هـ – 2007م, (بتصرف يسير جدًا).

[13]- المستشار الدكتور محمد شوقي الفنجري: من الرعيل الأول من فقهاء وعلماء الاقتصاد الإسلامي المعاصرين, وكيل مجلس الدولة الأسبق, ورئيس مجلس إدارة الجمعية الخيرية الإسلامية, وعضو

مجمع البحوث الاسلامية, والمجالس القومية المتخصصة, والمجلس الأعلى للشئون الإسلامية. ولد بمدينة منيا القمح من محافظة الشرقية في مصر سنة (1345هـ/1926م), كان ممن قاوم الاحتلال البريطاني لمصر, أصيب نتيجة ذلك إصابة شديدة يوم مذبحة طلبة جامعة القاهرة على كوبري عباس في التاسع من فبراير عام 1946م, حصل على ليسانس الحقوق من جامعة القاهرة في عام 1948م, ثُمَّ ألتحق بالعمل عضوًا في هيئة قضايا الدولة عام 1952م, حصل دكتوراه الدولة من فرنسا عام 1967م. انتدب للتدريس في الجامعات داخل وخارج مصر. خلف الكثير من المؤلفات في الاقتصاد الإسلامي وغيره. توفي رحمه الله تعالى سنة (1431هـ/2010م). يُنظر: (معالم الفكر الاقتصادي عند الدكتور محمد شوقي الفنجري) أ.م.د. علي سيد إسماعيل, ص16, وما بعدها, بحث مقدم لجائزة خدمة الدعوة والفقه الإسلامي لعام 2015م, (بتصرف, واختصار).

[14]- (الوجيز في الاقتصاد الإسلامي) أ.د. محمد شوقي الفنجري, ص75, دار الشروق, القاهرة – مصر, ط: الأولى, 1414هـ – 1994م, (بتصرف يسير جدًا).

[15]- يُنظر: (دراسة للفكر الاقتصادي عند أحمد بن علي الدَّلْجي من خلال كتابه "الفلاكة والمفلكون" أي "الفقر والفقراء") د.حمد بن عبدالرحمن الجنيدل, ص5, دار معاذ للنشر والتوزيع, الرياض – المملكة العربية السعودية, 1413هـ–1993م, و(التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي) د. زليخة بلحناشي, ص84, (بتصرف).

[16]- (التنمية الاقتصادية الشاملة من منظور إسلامي) د. فرهاد محمد علي الأهدن, ص 108, مؤسسة دار التعاون للطباعة والنشر, القاهرة – مصر, ط: الأولى, 1414هـ – 1994م, (بتصرف يسير جدًا).

[17]- (معالم الفكر الاقتصادي عند الدكتور محمد شوقي الفنجري) أ.م.د. علي سيد إسماعيل, ص74.

[18]- (مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام) د.سعيد سعد مَرطان, ص13, مؤسسة الرسالة, بيروت – لبنان, ط: الثانية, 1425هـ – 2004م, (بتصرف يسير جدًا).

[19]- بحث بعنوان: (نظريات من التراث حول التعامل الاقتصادي والظواهر الاقتصادية في الإسلام من خلال كتاب ((الإشارة إلى محاسن التجارة)), تأليف: أبو الفضل جعفر بن علي الدمشقي) د.

مصطفى العبد الله الكفري, مجلة بحوث اقتصادية عربية, الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية, المجلد:21, العدد:66, ص174, ربيع 2014م, (بتصرف يسير جدًا).

[20] (معجم مصطلحات المصرفية الإسلامية والمعاملات المالية المعاصرة) أ.م.د. علي سيد إسماعيل, ص257.

[21] (التنمية الاقتصادية الشاملة من منظور إسلامي) د. فرهاد محمد علي الأهدن, ص 106, مؤسسة دار التعاون للطباعة والنشر, القاهرة – مصر, ط: الأولى, 1414هـ – 1994م., (بتصرف).

[22] (الاقتصاد في الفكر الإسلامي) أ.د. أحمد شلبي, ص27 ,170, مكتبة النهضة المصرية, القاهرة – مصر, ط: الثامنة, 1990م, (بتصرف).

[23] (المرجع السابق) ص21, (بتصرف يسير).

[24] بحث بعنوان: (الفكر الاقتصادي لأبي يوسف) أ.د. محمد نجاة الله صديقي, ترجمة: رضوان أحمد فلاحي, مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي, المجلد: الثاني, العدد: الثاني, ص79, 1405هـ – 1985م, (بتصرف).

[25] (الوجيز في الاقتصاد الإسلامي) أ.د. محمد شوقي الفنجري, ص76, وما بعدها, (بتصرف, واختصار).

[26] (المرجع السابق) ص78, (بتصرف).

[27] (الاقتصاد في الفكر الإسلامي) أ.د. أحمد شلبي, ص17.